

## المحاضرة السابعة: تحليل القوائم المالية: ص 25

\* هناك قائمتان سنتعامل و نركز عليها في تحليل القوائم المالية وهي: (أ) الميزانية العامة و (ب) قائمة الدخل.

**الميزانية العامة:** \*تعكس القيمة الحقيقية للمنشأة من خلال قيمة الموجودات أو الأصول، و تتضمن ايضا حجم الالتزامات المستحقة على المنشأة و التي يتم الحصول عليها من أطراف داخلية و خارجية.

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة: • المخزون • المدينين • النقدية • الاوراق المالية	الخصوم المتداولة: • الدائنين • اوراق الدفع • المستحقات • مخصصات الضرائب
الأصول الثابتة: • الآلات و المعدات • الاراضي • معدات النقل	حقوق الملكية: • رأس المال (أسهم عادية) • أسهم ممتازة • أرباح محتجزة • الاحتياطات

**قائمة الدخل:** \*تهدف هذه القائمة الى تقدير الدخل السنوي للمنشأة وذلك من خلال مقارنة ما حققته من إيرادات مع ما انفقته من تكاليف خلال فترة زمنية محددة.

صافي المبيعات		
- تكلفة البضاعة المباعة		
الربح الاجمالي	=	
- المصروفات التشغيلية		
صافي الربح التشغيلي	=	
+ إيرادات أخرى		
- مصروفات اخرى		
صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب	=	
- المصاريف المالية (الفوائد)		
صافي الربح قبل الضريبة	=	
- الضرائب		
صافي الربح	=	

\* يعتبر أسلوب النسب المالية من أكثر الادوات المالية استخداما في التحليل المالي، و الهدف من استخدام النسب المالية هو التعرف على أعراض المشكلة، و اختيار النسب يعتمد على الهدف من التحليل المالي و على من هو المستفيد من هذا التحليل.

### المستفيدون من التحليل المالي:

1. الإدارة
2. المساهمون
3. الدائنون (ديون طويلة الاجل و الديون قصيرة الأجل)
4. الدولة (مصلحة الضرائب)
5. المجتمع

\* النسبة المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين او أكثر و يمكن التعبير عنها كجزء (0.05)، او كقيمة مطلقة (2:1)، او كنسبة مئوية (50%).



### معايير المقارنة بين النسب المالية:

1. متوسط الصناعة	في هذه الحالة يتم مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة بمتوسط النسبة الخاصة بالمنشآت الأخرى في نفس الصناعة أو القطاع، وهذا المعيار ذو فائدة كبيرة إذ نجد بعض التباين الواسع في أداء المنشآت المكونة لقطاع ما.
2. الشركات المنافسة و المتشابهة	في هذه الحالة يتم مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة بالنسبة التي تم الحصول عليها من منشأة أخرى متشابهة من حيث نوع الصناعة و طبيعة النشاط.
3. السنوات السابقة (تحليل تاريخي)	يتم مقارنة نسبة المنشأة في فترة زمنية معينة بسنوات سابقة لمعرفة مدى تحسن أو تدهور تلك النسبة.
4. التوقعات المستقبلية.	هنا يجب عمل بعض الاسقاطات لما قد تكون عليه النسبة مستقبلا و من ثم يمكن مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة بهذه التوقعات.

### الأنواع الأساسية للنسب المالية:

1. نسب السيولة	وهي تركز على السيولة داخل الشركة، وهي تضم: أ. نسبة التداول ب. نسبة التداول السريع ج. بعض النسب المستحدثة الأخرى.
2. نسب المديونية	وهي تركز على نسبة المديونية مقارنة بفترة أخرى و مستوى الصناعة أو مقارنة بشركات مماثلة، وهي تضم: أ. نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول. ب. ونسبة الديون إلى حقوق الملكية. ج. نسبة هيكل رأس المال. د. عدد مرات تغطية الفوائد. هـ. عدد مرات تغطية الالتزامات الثابتة. و. عدد مرات التغطية من التدفقات النقدية.
3. نسب النشاط	وهي تضم: أ. معدل دوران الأصول المتداولة ب. معدل دوران الذمم المدينة. ج. متوسط فترة التحصيل. د. معدل دوران المخزون. هـ. معدل دوران الأصول الثابتة. و. معدل دوران مجموع الأصول.
4. نسب الربحية	وهي تضم: أ. هامش مجمل الربح. ب. هامش ربح العمليات. ج. هامش صافي الربح. د. القوة الأيرادية. هـ. معدل العائد على الاستثمار. و. معدل العائد على حقوق الملكية. ز. معدل العائد على المتاجرة بالملكية. ح. معدل العائد على رأس المال المستثمر.
5. نسب التقويم	وهي نسب الأسهم أو تقويم الأسهم، وهي تضم: أ. نصيب السهم من الأرباح المحققة. ب. نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة ج. نسبة السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم. د. الأرباح الموزعة للسهم. هـ. عائد التوزيعات أو عائد الربح الموزع. و. معدل توزيع الأرباح.



\* الآن سنتناول الأنواع الأساسية للنسب المالية بتعمق أكثر، معترضين ما يتضمنها كل منها على حدة

### أولاً: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة من أجل تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل:

نسبة التداول = نسبة التداول	نسبة التداول السريع = نسبة التداول السريع	نسبة النقدية = نسبة النقدية												
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة التداول المنخفضة تعني عدم مقدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل، إما النسبة العالية تعني إن عدم مقدرة الشركة من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.</li> <li>• بالرغم من أهمية هذه النسبة إلا أنها تعاني من مشكلة وهي أنها تعتبر إن كل الأصول المتداولة على درجة واحدة من السيولة، وهذا غير صحيح إذ إن بعض الأصول أكثر سيولة من الأخرى، كما المخزون أقل سيولة من الذمم المدينة.</li> <li>• كل ما كانت مرتفعة عن متوسط الصناعة كان أفضل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعتبر التداول السريع أكثر تشدداً في قياس السيولة مقارنة بنسبة التداول، لأنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة لأنه أقل سيولة.</li> <li>• نسبة التداول المنخفضة تعني عدم مقدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل، إما النسبة العالية تعني إن عدم مقدرة الشركة من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.</li> </ul>	<p>أن أكثر أصول الشركة سيولة هي النقدية و الاستثمارات المؤقتة مما يجعلها لمحلل المالي يستخدم النسبة النقدية.</p>												
<p>مثال:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الشركة</th> <th>متوسط الصناعة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>0.24</td> <td>0.22</td> </tr> </tbody> </table> <p><math>0.22 &lt; 0.24</math></p> <p>هذا يعني أن قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المادية باستخدام النقدية المتوفرة أفضل من مثيلاتها في الصناعة</p>	الشركة	متوسط الصناعة	0.24	0.22	<p>مثال:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الشركة</th> <th>متوسط الصناعة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1.3</td> <td>1.2</td> </tr> </tbody> </table> <p><math>1.2 &lt; 1.3</math></p> <p>نسبة التداول السريع للشركة أكبر من متوسط الصناعة أي إن الشركة لها القدرة أكبر من مثيلاتها في الصناعة على مواجهة التزاماتها المالية في المدى القصير بالاعتماد على الأصول المتداولة من دون المخزون.</p>	الشركة	متوسط الصناعة	1.3	1.2	<p>مثال:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الشركة</th> <th>متوسط الصناعة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2.4</td> <td>2.8</td> </tr> </tbody> </table> <p><math>2.8 &gt; 2.4</math></p> <p>هذا يعني أن الملاءة المالية قصيرة الأجل للشركة (أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل) أقل مما هو سائد في الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركة.</p>	الشركة	متوسط الصناعة	2.4	2.8
الشركة	متوسط الصناعة													
0.24	0.22													
الشركة	متوسط الصناعة													
1.3	1.2													
الشركة	متوسط الصناعة													
2.4	2.8													



## المحاضرة الثامنة: تابع - تحليل القوائم المالية: ص 40

### ثانيا: نسب النشاط:

\* تهتم نسب النشاط بتحليل قدرة المنشأة على استخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات و اهم هذه النسب هي:

<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th style="width: 50%;">المتوسط</th> <th style="width: 50%;">الشركة</th> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">2.8</td> <td style="text-align: center;">3.24</td> </tr> </table> <p>و تعني هذه النتيجة أن الشركة في وضع أفضل.</p>	المتوسط	الشركة	2.8	3.24	<p>فكلما كان معدل دوران الأصول المتداولة عاليا دل على كفاءة الإدارة</p>	معدل دوران الأصول المتداولة	ب
المتوسط	الشركة						
2.8	3.24						
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th style="width: 50%;">المتوسط</th> <th style="width: 50%;">الشركة</th> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">8.5</td> <td style="text-align: center;">8.25</td> </tr> </table> <p>بما ان نسبة المنشأة أقل من متوسط الصناعة، هذا يعني أن المنشأة لديها القدرة على تحصيل ديونها و تدويرها بما معدله 8.25 مرة في العام الواحد، وهذا أقل من القدرة التي لدى الشركات المناظرة لها في نفس الصناعة</p>	المتوسط	الشركة	8.5	8.25	<p>تقارن هذه النسبة بين حجم المبيعات و حجم الذمم المدينة و التي لم يتم تحصيلها من العملاء.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض هذه النسبة دليل على أن الشركة تواجه مشكلة في تحصيل الذمم المدينة، وبالتالي تزايد رصيد هذه الحسابات، وقد يكون السبب في ذلك السياسة الائتمانية المتساهلة التي تنتهجها الشركة.</li> <li>• أما إذا كانت الشركة تتبع سياسة ائتمانية متشددة، فإن معدل دوران الذمم المدينة سوف يكون عاليا.</li> </ul>	معدل دوران الذمم المدينة	ب
المتوسط	الشركة						
8.5	8.25						
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th style="width: 50%;">المتوسط</th> <th style="width: 50%;">الشركة</th> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">40 يوم</td> <td style="text-align: center;">44 يوم</td> </tr> </table> <p>أي ان الشركة تحتاج 44 يوم من يوم البيع الأجل إلى يوم تحصيل المبلغ المستحق من هذه العملية.</p> <p>بالمقارنة الرقمين نجد أن الشركة تحتاج فترة أطول لتحصيل الأرصدة المدينة، مما يجعل مجموع الأرصدة المجمدة خارج الشركة أكبر، وبالتالي اعتماد أقل على التدفقات النقدية من الحسابات المدينة في مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.</p>	المتوسط	الشركة	40 يوم	44 يوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقيس هذه النسبة سرعة تحصيل الذمم المدينة، فكلما زادت هذه النسبة كلما أدى إلى زيادة الأموال المجمدة في شكل حسابات مدينة لدى عملاء الشركة.</li> <li>• إذا لم يعطى قيمة للمبيعات الآجلة، تؤخذ في هذه الحالة المبيعات الواردة في قائمة الدخل على أنها مبيعات آجلة.</li> </ul>	متوسط فترة التحصيل	ب
المتوسط	الشركة						
40 يوم	44 يوم						



الشركة		المتوسط	معدل دوران المخزون
3.3 مرة		3 مرة	
<p>وتعني هذه النتيجة أن كل ريال مستثمر في المخزون في شركة الروابي ينتج عنه مبيعات قيمتها 3.3 ريال، أو بمعنى آخر فإن الشركة استطاعت تحويل مخزونها الى مبيعات خلال العام بمعدل 3.3 مرة، مقارنة بمتوسط الصناعة فإن هذه النسبة تعتبر ممتازة كلما زادت عن متوسط الصناعة فذلك دليل على كفاءة الإدارة في جانب النشاط.</p>			
الشركة		المتوسط	معدل دوران الأصول الثابتة
1.62		2.1	
<p>تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة في العمليات. كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعا فإنه يعني:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.</li> <li>• صغر حجم الاستثمار في هذه الأصول الثابتة</li> <li>• وجود طاقة معطلة ضمن الأصول.</li> </ul> <p>اما لو كانت منخفضة فهذا يعني:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أن الشركة استثمرت في أصول ثابتة هي في غنى عنها.</li> <li>• أن الشركة استثمرت بشكل صحيح لم يكن في استطاعتها إنتاج عائد من تلك الأصول.</li> </ul>			
الشركة		المتوسط	معدل دوران مجموع الأصول
1.055 مرة		1.8 مرة	
<p>فهذا يعني ان كل ريال مستثمر في أصول الشركة يولد مبيعات مقدارها 1.06 ريال، وهو أقل بكثير من متوسط الصناعة، لذا يعتبر أداء الشركة ضعيف.</p>			
<p>تعبّر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة في استخدام كل الأصول المتاحة لها (الثابتة+المتداولة) في زيادة المبيعات والأصول، ويمكن النظر الى هذه النسبة على انها مؤشر لقياس حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من اجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات.</p> <p>تقيس هذه النسبة المفاءة الادارية في استخدام مجموع الأصول.</p> <p>إن انخفاض هذه النسبة دليل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أن الشركة لا تنتج مبيعات كافية.</li> <li>• وجود طاقة معطلة</li> <li>• وجود مشكلة تسويقية.</li> </ul> <p>وبهذا على الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة حجم المبيعات.</li> <li>• تقليص حجم الاستثمار في مجموع الاصول.</li> </ul>			<p>* مجموع الديون هي الديون طويلة الأجل و قصيرة الأجل</p>





الشركة		المتوسط	عدد مرات تغطية الفوائد
6.2 مرة		4.2 مرة	
<p>إذا الشركة لديها القدرة على تسديد الفوائد المستحقة بشكل أكبر بكثير من متوسط الصناعة، و قد يعود ذلك الى:</p> <p>أ. كفاءة الادارة في ادارة اصولها و تحقيق ارباح عالية.</p> <p>ب. بسبب الرقابة على المصروفات.</p> <p>ج. بسبب انخفاض نسبة الفوائد على القروض التي حصلت عليها الشركة.</p>		<ul style="list-style-type: none"> <li>تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية المرتبطة بالتمويل عن طريق الاقتراض (طويل الأجل و قصير الاجل)</li> <li>كلما كان عدد مرات التغطية مرتفعا كلما كانت الشركة في وضع أفضل.</li> <li>كلما أنخفض عدد مرات التغطية فإن أي تدني في الأرباح قد يعرض الشركة لعد القدرة على سداد الفوائد المستحقة.</li> </ul>	

**رابعاً: نسب الربحية** تحاول النسب الربحية دراسة الجوانب المتعلقة بفعالية المنشأة في استغلال الموارد المتاحة و توليد الأرباح، و تسعى نسب الربحية تحديداً الى الاجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: ما هي الارباح المحققة عن كل ريال مبيعات؟  
 الثاني: ماهي الارباح المحققة عن كل ريال مستثمر في الأصول التي تستخدمها المنشأة؟

الشركة		المتوسط	هامش مجمل الربح
54%		56%	
<p>يتضح من هذه النسبة انها أقل من المتوسط وهو مؤشر سلبي في حق الشركة و تقدر النسبة بانها ضعيفة.</p>		<ul style="list-style-type: none"> <li>تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات.</li> <li>يعكس هامش إجمالي الربح الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة.</li> <li>كلما كانت النسبة عالية فإن ذلك يدل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الاجمالية.</li> </ul>	
الشركة		المتوسط	هامش صافي الربح
11.2%		8%	
<p>الهامش اعلى من المتوسط قد يكون سبب ذلك الى انخفاض التكاليف أو الفوائد أو الضرائب.</p> <p><b>*وذلك ايجابي لصالح الشركة</b></p>		<p>تهدف الى معرفة صافي الربح الذي تحققه الشركة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف و النفقات المتعلقة بالإنتاج و البيع و التمويل و الضرائب.</p>	



القوة اليرادية	العائد على الاستثمار	العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على هيكل رأس المال												
<table border="1"> <tr> <th>المتوسط</th> <th>الشركة</th> </tr> <tr> <td>30%</td> <td>29%</td> </tr> </table> <p>أي لا تحقق إيرادات بنفس المستوى للمتوسط، أي النسبة ضعيفة.</p>	المتوسط	الشركة	30%	29%	<p>تعبّر عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشأة من الأصول المشاركة في العمليات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تضم الأصول المشاركة في العمليات جميع الأصول باستثناء الأصول غير الملموسة</li> <li>يستبعد من الدخل أرباح الأصول الغير ملموسة</li> </ul>	<table border="1"> <tr> <th>المتوسط</th> <th>الشركة</th> </tr> <tr> <td>9%</td> <td>11.62%</td> </tr> </table> <p>الشركة أفضل من مثيلاتها</p>	المتوسط	الشركة	9%	11.62%	<table border="1"> <tr> <th>المتوسط</th> <th>الشركة</th> </tr> <tr> <td>20%</td> <td>21.6%</td> </tr> </table> <p>الملاك يحققون مكاسب أكبر من المتوسط</p>	المتوسط	الشركة	20%	21.6%
المتوسط	الشركة														
30%	29%														
المتوسط	الشركة														
9%	11.62%														
المتوسط	الشركة														
20%	21.6%														
<table border="1"> <tr> <th>المتوسط</th> <th>الشركة</th> </tr> <tr> <td>16%</td> <td>18.8%</td> </tr> </table>	المتوسط	الشركة	16%	18.8%	<p>العائد التي حققتها الشركة على هيكل رأس المال و الذي يتكون من حقوق الملكية مضافا اليه الديون طويلة الأجل</p>										
المتوسط	الشركة														
16%	18.8%														





## المحاضرة العاشرة: تابع تحليل القوائم المالية

### خامسا: نسب الأسهم

تسمى أحيانا نسب السوق، و تسعى هذه النسب الى توفير المعلومات المتعلقة بإيرادات المنشأة و تأثيرها على سعر السهم، و من أهم النسب هذه ما يلي:

وهي عبارة عن الأرباح المتوفرة للشركة و التي يمكن توزيعها على المساهمين او توزيع جزء منها و اعادة استثمار الجزء الآخر لصالحهم.		نصيب السهم من الأرباح المحققة
وتعتبر هذه النسبة من النسب الهامة في تقويم الأسهم في سوق الأوراق المالية، و ذلك لأنها تأخذ في الحسبان الأرباح بعد الضرائب و سعر السهم في السوق و تحاول ربط نصيب السهم من الأرباح المحققة مع نشاط السهم في سوق الأوراق المالية.		نسبة سعر السهم الى نصيب السهم من الأرباح المحققة (المضاعف)
هذه النسبة عبارة عن مقلوب النسبة السابقة وهي عبارة عن معدل العائد الذي يطالب به المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين.		نصيب السهم من الأرباح المحققة الى سعر السهم
تقيس هذه النسبة نصيب السهم العادي من الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين، و تعتبر هذه النسبة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر السهم.		الأرباح الموزعة بالسهم